السيادة في القضاء

الادعاء الباطل

حدثنا قراءنا في العددين الماضيين عن الادعاء الباطل الذي يروج فكرة السيادة المزدوجة . وما اثبتناه بمقتضى النصوص القاطعة من ان سمو الباي يتمتع وحده بالسيادة داخليا وخارجيا وان الحماية الفرنسية المنصوبة على ترنس لم تكسب فرنسا اي حق او مشاركة في السيادة .وان كل ما قيل خلاف ذلك انما مستنده الوحيد القوة اولا والقوة آخرا يحاولون بادعاءات ملفقة تدعيمها بما وقع من تجاوز للحدود تجاوزا يريدون ان يجعلوا منه حقا مكتسبا دائم البقاء

وقد راينا بمناسبة ذلك ان نتعرض في حديث اليوم لامر ربما يتعرض اليه الذين يطرقون هذا الموضوع من دعاة السيادة المزدوجة يحاولون الاستناد اليه في تاييد ادعائهم بقصد تبرير عمل القوة واكساء تجاوز الحدود المسطرة في المعاهدات صبغة شرعية . وهذا الامر هو وجود سلطة قضائية واسعة للمحاكم الفرنسية تحكم على التونسيين والقضاء جزء من السيادة حسب الظاهر فمن يملك حق القضاء فهو يملك جزءا من السيادة في البلاد التي ينفذ فيها قضاؤه . وبذلك لا يتم انكار وجود السيادة المزدوجة مع وجود المحاكم الفرنسية .

نشأة القضاء الفرنسي

وقد اردنا ان نهدم هذه الحجة التي تغري اصحاب الدعاوي العريضة بالتمسك بها .وذلك بان ناتي لقرائنا على بيان تاريخي موجز عن نشأة المحاكم الفرنسية في البلاد التونسية وعن تطورها وتوسعها في النفوذ وعن الاسباب التي دعت لوجودها في البلاد . لان هذا البيان يرينا القيمة الحقيقية لهذه الحجة ويزيل كثيرا من الالتباس والغموض حتى لا يخامر الاذهان شيء يكون مثارا للشك وموجبا للتردد بين انكار السيادة المزدوجة والاعتراف بها . لانا نريد ان يكون للتونسيين ايمان صحيح ويقين ثابت بحقوق بلادهم وبما لها من سيادة كاملة

السيادة غير استعمال السلطة

وقبل ان ندخل في بيان هذا الموجز التاريخي نريد ان يعلم قراؤنا ان هناك سيادة وهناك استعمال السلطة ومباشرتها وان الفرق بين الاثنين عظيم جدا فالسيادة لا تكون ناشئة الا عن التملك بينما استعمال السلطة ومباشرتها ليس كذلك اذ قد يكون ناشئا عن التملك اذا باشر المالك استعمال سلطته بنفسه وقد يكون ناشئا عن النيابة عن المالك او الوصاية عليه او الوكالة عليه . فللمقدم له كامل التصرف في املاك القاصر وفي استعمال حقوقه ولكن ذلك لا يعطي المقدم حق ملكيتها او يكسبه مشاركة القاصر في هذه الملكية .

هذا فيما بين الافراد وهو بعينه ينطبق تمام الانطباق على الحقوق الدولية وعلى علائق الدول . فعلى هذه القاعدة نفسر وجود المحاكم الفرنسية وسلطتها في البلاد التونسية ولذلك فوجودها انما هو من قبيل استعمال السلطة ومباشرتها ولا دخل له في باب السيادة بالمرة بدليل ان وجودها كان بمقتضى امر علي وتطورها كان كذلك باوامر علية فسلطتها القضائية حتى على الفرنسيين الساكنين في هذه البلاد انما هي مستمدة من هذه الاوامر العلية ولو كان تشكيلها فرنسيا والقوانين التي تسير عليها واغلب القوانين التي تحكم بها فرنسية بحتة .

وكالة لا سيادة

وهناك دليل آخر ايضا . وهو ان كثيرا من القوانين التي تحكم بها انما هي اوامر علية وذلك فيما يتعلق بالامور الترتيبية والسيادة الترابية مثل قوانين الصحافة والاجتماعات والجمعيات وحمل السلاح وقوانين التمسك والتعديل التجاري والفلاحي ونحو ذلك من القوانين .

فمما لا شك فيه ان سمو الباي قد اوكل لهذه المحاكم الحكم على فريق من المتساكنين في هذه البلاد واسند اليها استعمال سلطته القضائية ومباشرتها على مقتضى القوانين الفرنسية في بعض الامور وعلى مقتضى ما يصدره لها من قوانين واوامر في بعض الامور الاخرى . فهي في الواقع نائبة عنه ولو انها تحكم باسم الجمهورية الفرنسية .

مطامع الغالبين

والدليل التاريخي الذي نسوقه للقراء الآن يفحم كل من يدعي خلاف ما نقول . ذلك ان هذه المحاكم يرجع اصلها الى الامتيازات القنصلية التي اعطاها خلفاء الدولة العثمانية للدول الاوروبية والتي تقتضي ان يحاكم رعايا هذه الدول امام محاكم خاصة تابعة للقنصليات . فلما نصبت الحماية الفرنسية على البلاد استمر هذا النظام قائما مدة تقرب من العام حتى استقر راي الحكومة الفرنسية بعد الاتفاق مع سمو الباي على تنظيم استعمال الحق المخول لها كما هو مخول لغيرها بمقتضى نظام الامتيازات القنصلية فاستبدلت بالقضاء القنصلي والمحاكم المؤلفة من اعضاء الهيأة القنصلية المحاكم النظامية الحالية وقضاة الصلح التابعين لها .

وبمقتضى هذا الاتفاق بين سمو الباي وفرنسا اصدر رئيس الجمهورية الفرنسية قانونا بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٣ يقتضي تشكيل هذه المحاكم وانتصابها للقضاء. وبما ان اجراء العمل به في تونس لا يمكن الا بعد صدور امر علي من سمو الباي فقد وجب الالتجاء لهذه الوسيلة التي لا بد منها وصدر امر علي مؤرخ في ابريل من السنة نفسها (١٠ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠) يتضمن نص القانون الفرنسي المذكور ووضعه موضع الاجراء والتنفيذ في البلاد التونسية .

تنظيم القضاء القنصلي

وقد اقتضى كل من الامر العلي والقانون المذكورين ان نظر هذه المحاكم قاصر على الحكم في القضايا التي تخص الفرنسيين اصالة والتابعين لرعوية فرنسا وذلك بشرط ان يكون المدعى عليه فرنسيا اصالة او تابعا لرعوية فرنسا . وبما ان مطامع الغالبين تكون قبيحة جدا في اغلب الاحيان فقد نص الفصل الثاني على ان هذه المحاكم يمكن ان يمتد نظرها الى غير من ذكر «بمقتضى اوامر تصدر من سمو الباي بموافقة فرنسا» ولا شك ان هذه الاوامر هي في الواقع تؤكد ثبت ان قضاء المحاكم الفرنسية انما هو تصرف بالنيابة في السلطة والسيادة القضائية التي لسمو الباي على عموم العائشين في اكناف البلاد التونسية . وكل محاولة لاقامة وجود المحاكم الفرنسية على غير هذا الاساس انما هي محاولة تقضي عليها النصوص القانونية والتاريخية قضاء تاما. فصريح الفصل التاسع عشر من قانون ٢٨ مارس ١٨٨٣ يدل على اعتراف قطعي من جانب فرنسا بان القانون المذكور انما جاء بترتيب جديد للقضاء الناشيء عن الامتيازات القنصلية لا الغاء هذه الامتيازات حيث وقع التصريح بابطال التراتيب السابقة لهذه الامتيازات لا ابطال الامتيازات نفسها حتى انه وقع الابقاء في هذا القانون على الوظيفة القضائية التي يباشرها نواب القناصل الفرنسيين في الجهات التي لم يعين بها قضاة الصلح ونص الفصل ١٦ على ان ذلك وقتي الى ان يقع اصدار ترتيب جديد ينظم مهمتهم القضائية .

وفي ١٤ افريل سنة ١٨٨٣ صدر قانون فرنسي - بناء على القانون السابق يقتضي تقسيم التراب التونسي الى مناطق قضائية كل منطقة لها قاضي صلح تابع للمحكمة الفرنسية في العاصمة . كما صدر في التاريخ نفسه قانون فرنسي آخر يعين كيفية اختيار اعضاء الجوري للمحكمة الجنائية . تعرض لامكان توسيع المحكمة الفرنسية وجعلها تشمل الاوروبيين والتونسيين الذين تصدر منهم جناية على فرنسي او اروبي - وهذا نتيجة اتساع المطامع عند الغالب لكن نص الفصل الرابع منه على ان العمل به يجري حالا بالنسبة لاختيار اعضاء الجوري الفرنسي اما بالنسبة للاجانب وللتونسيين فان ذلك متوقف على صدور امر من سمو الباي موافق عليه من فرنسا » في امتداد نظر المحكمة الى رعايا الدول الاجنبية او التونسيين » ومعنى ذلك صراحة « ان ذلك متوقف على صدور التوكيل من صاحب الحق وصاحب السيادة »

وبعد مفاوضة دولية عامة حصل الاتفاق مع الدول على ان ترضى بانتقال التصرف في امتيازاتها القنصلية من الوجهة القضائية الى المحكمة الفرنسية وحينئذ صدرت هذه «الوكالة» من سمو الباي للمحاكم الفرنسية واصدر سموه امره المؤرخ ل ٥ ماي ١٨٨٣ في مد نظر تلك المحاكم على الاجانب ورعايا دولهم واعتبارهم في ذلك كالفرنسيين ورعايا دولتهم

تشدد السلطة التونسية

ويلوح ان سمو الباي وحكومته كانا متشددين كل التشدد حيث احتفظا بسلطة القضاء التونسي ولم يوافقا في اول الامر على مد نظر المحاكم الفرنسية على القضايا التي يكون فيها التونسي مدعى عليه في المدنيات وكذلك في القضايا الجنائية التي يكون فيها التونسي متهما فيما اذا كان المجني عليه اوروبيا او فرنسيا على الخصوص . ويدل على وجود هذا التشدد انه انعقد في ٩ ماي ١٨٨٤ اتفاق بين تونس وفرنسا بشأن تبادل تسليم المجرمين الفارين من تونس الى الجزائر او العكس ينص الفصل الثالث منه على انه « اذا فر الى الايالة التونسية تونسي مرتكب جناية او جنحة في ايالة الجزائر ترسل اوراق البحث والاستنطاق للذين تجريهما الهيأة العدلية في ايالة الجزائر الى الهيأة العدلية التونسية التي يرجع اليها محاكمة الفار » بينما اذا وقع العكس فان الجرم الجزائري الذي يفر للجزائر ينص الفصل الرابع من الاتفاق على انه يرد الى تونس ليحاكم امام المحكمة الفرنسية .

وهناك دليل آخر اصرح من هذا على ذلك التشدد وبالاخص في ناحية القضاء الجنائي . وهو من ناحية اخرى يدل على ان اتساع مطامع الغالب كان دائم الضغط كما كان يوالي ارسال الهجمات ولا يرضى من الغنيمة بالاياب بل كان يخرج في الغالب بنتيجة ما

أين الحقوق للملكيه المصونه؟

وذلك انه عند ما اريد وضع قانون عقاري يكون دستورا لاحكام المجلس المختلط صدر في ٩ شوال ١٣٠١ امر يقتضي تاليف لجنة من المتشرعين المسلمين والفرنسيين لوضع هذا القانون . وقد احتوى هذا الامر على امور اخرى غير ذلك تتعلق بالتوسع في نظر المحاكم الفرنسية وبوجود هذه المحاكم واسبابه التي عدها اصلاحا لنظام الامتيازات القنصلية . فجاء في مقدمته ان انتصاب هذه المحاكم اريد به الاصلاح وتسهيل جريان العدالة في البلاد ووقع النص صراحة فيها على ان نطاق هذا الاصلاح « ينحصر في التخلي للمحاكم الفرنسية عن النظر في الدعاوي المدنية والتجارية التي يكون فيها احد الفريقين المتخاصمين اوروبيا سواء كان مدعيا او مدعى عليه (وهنا محل التوسع) واما في النوازل الجنائية جميعا فان رعايانا يحاكمون في محاكمنا لان ذلك من حقوقنا الملكية المصونة » ولكن مع الاسف الشديد لم يلبث هذا النص ان وقع الاعتداء عليه والغاؤه اذ الحقت النوازل الجنائية بالنوازل المدنية والتجارية وتوسعت الحقوق الملكية المصونة .

ثم وقع بيان هذا المبدا في الفصل الاول من الامر المذكور حيث نص فيه على ما تقدم . كما نص في الفصل الثاني منه على انه «يستثنى من ذلك قطعا نوازل المواريث والحقوق الشخصية التي تتعلق برعايانا التونسيين من مسلمين ويهود فان النظر فيها يجري على العادة المألوفة » .

وفي ٢٢ ذي القعدة ١٣٠٢ (سبتمبر ١٨٨٥) صدر امر علي جاء في الفصل الاول منه ان نظر المحاكم الفرنسية في المستقبل يشمل جميع الجنايات التي تقع من تونسيين داخل المملكة على الفرنسيين او من هم بحماية فرنسا وعلى سائر الاوروباويين او من هم بحماية احدى الدول الاوربابوية وان نظرها فيما ذكر يكون ضمن حدود صلاحيتها وبحسب احكام القانون الفرنسي .

اكراه لا رضا

وكأن الحكومة التونسية قد رضيت مكرهة بهذا التنازل عن حق الاختصاص بمحاكمة الرعايا التونسيين في القضاء الجنائي لدى المحاكم التونسية وهو الحق الذي صرح به امر ٩ شوال ١٣٠١ بانه من حقوق سمو الباي الملكية . ويؤيد هذا الظن ان الامر العلي الصادر في ٢٢ ذي القعدة ١٣٠٢ قد ختم بالعبارة التالية « وعلى الواقف على امرنا هذا ان يعمل بمقتضاه والامر كله لله » وذلك لان هذه العبارة تدل على التسليم وتقال عند الخضوع للقضاء والقدر . ولانه لم يعهد لا في السابق ولا في اللاحق ان ختم بها امر علي كيفما كان امره . ومن هذا اليوم الذي سلمت فيه الحكومة التونسية امرها لله تولى انتزاع خصائص القضاء التونسي وتعزيز سلطة القضاء الفرنسي على حسابنا . ومع ذلك فان كل انتزاع وقع بمقتضى امر علي . اي ان اسناد هذه السلطة القضائية للمحاكم الفرنسية انما وقع « بوكالة » صادرة من صاحب السيادة الاصلية ولولا هذه الوكالة لماكان للمحاكم الفرنسية حق في مباشرة سلطة القضاء على احد في البلاد .

السيادة كاملة لسمو الباي

واذن فالسيادة القضائية ايضا لا تزال كاملة بيد سمو الباي . وقصارى ما في الامر انه يباشرها تارة بطريق المحاكم التونسية وتارة بطريق « وكيل » وهو المحاكم الفرنسية . وبذلك يتبين هنا ايضا انه لا سيادة مزدوجة سواء في الميدان الخارجي او في الميدان الداخلي او في الميدان القضائي . وكل ادعاء خلاف ذلك انما هو من قبيل الاوهام التي لا اساس قانوني لها ولا تستطيع اية قوة مهما بلغت ان تغير الحقيقة او تزيل معالمها فليكن للتونسيين يقين ثابت بحقوقهم وليجعلوا نصب اعينهم تلك الكلمة المشهورة ما ضاع حق وراءه طالب .

محمد المنصف المنستيري

خواطر حول خطاب م. فيانو

نشرت زميلتنا « لاديبيش تونزيان » المقال الآتي للكاتب البارع صاحب الامضاء :

لتذوق خطاب هذا أناس يكتفون بالنظر والملاحظة مليا في حالة اضدادهم . فالامر سائر طبق المراد مادام الخصم متشكيا ساكتا او مختفيا وهكذا فان الرفيق دوران - على ما اعلم - لم يجد عبارة صغيرة يقولها فيما اشار اليه م. فيانو في شأن تخفيف المصاريف ومتوظفي الادارات اما فيلات (صاحب سوانح الديبش تونيزيان) فقد شابه الكلب الذي عند ما لا يجسر على عض اليد القوية التي ضربته « يكر » ما دام قريبا منها ويسمع نبحه متى فاز بالبعد عنها .

ولكن الخصم يمكن ان يكون ابلها او محتالا فيجد دائما في الكلمات الرسمية ما يعطيه الحق وما يجعله غير يائس من هذه الدنيا وهذا هو نفس موقف « تونس الفرنسوية »

كان من الهين علينا ان نحافظ على الموقف الذي اتخذناه سابقا وان نقول : بما ان م. فيانو خيب ظننا في مسألة الثلث الاستعماري وفي مسألة التعليم الصناعي وفي مسألة وجود السيادة التونسية بجانب الفرنسوية وبما انه لم يغير نظرياته في هذه النقط الثلاث في خطابه فلنا ان نعلن خيبتنا لكن موقفا كهذا ليس بعادل ولاشريف . ان الخيبة ليست في هذه الناحية من حظ التونسيين فقط فقد قال م . فيانو فعلا للمتفوقين حقائق مرة . منها : ان مصالح الفرنسويين الذين بتونس لا تتحد ضرورة مع مصلحة فرنسا (ولقد كان فيلات يعتقد لحد الآن ان محور الحماية هو منفعته الذاتية) وقوله : ان الواجب على فرنسا ان تدافع عن هذه المصالح اذا لم تكن مخالفة لمصالح البلاد التونسية العامة .... وقوله : ان مصلحة فرنسا العامة تتطلب المصلحة العامة للبلاد التونسية ....

وقوله : .... ليست البلاد التونسية ملكا لفرنسا « وليست بحديقة تعرض فيها الحيوانات على المتفوقين الحضريين منهم والمقيمين بالبادية »

ان فهمنا جيدا ما صرح م . فيانو استفدنا ان هؤلاء الذين يتصنعون الخوف ليسوا الا ممثلين . غير انه يخشى من صنيعهم هذا ومن حملتهم المتبثة بالخطر ان يحدثوا الويل الذي يخافون منه « وان يخفضوا بصفة مؤلمة من نفوذ فرنسا » . ولقد اصيب م . فينيك بضربة قاسية على ام رأسه لما اشار له الوزير بقوله : « ان بعض التظاهرات التي منشاها الكبرياء لأقل قيمة من ابسط الاصلاحات » .

هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى لقد صرح م . فيانو في خطابه بنظريات لا يمكن ادراك معناها ومفعولها بمجرد تاثيرها في النفس وتستوجب لذلك تحليلا دقيقا .

في نظر م . فيانو توجد ازمة تونسية ذات بال وعامة شاهدها على العين وهذه الازمة جديرة بجميع عناية الحكومة وتستحق حلا ناجعا واكيدا .

كان المتفوقون الى عهد ليس ببعيد يستخفون بامر الازمة التونسية ويقولون انها نتيجة الازمة العالمية مرة ويزعمون انها نوع من انواع الفاقة التونسية العتيقة الاصل مرة اخرى وذلك لمنع الحكومة من اعطاء مالها الى الاهالي الذين حسب قولهم لا يقرؤون العواقب بل يميلون الى الكسل ويتعاطون التسول وهم في غنى عنه والذين يعيشون من شرب التاي اكثر من اكل الخبز الاسود . هؤلاء المتفوقون الذين يشرفوننا بهذه المميزات صاروا الآن على ما يظهر يتظاهرون بالمعاضدة فعسى ان يعينهم ادراك م . فيانو لاهمية الازمة التونسية على القيام بتمثيل لهذا الدور الجديد الصعب .

اما مسالة الاندماج فقد اصيبت في خطاب م. فينو بضربة صادقة وقاسية . انها فكرة قديمة من آثار الاستعمار اللاتيني الماحق الذي لم يترك في النهاية الا احجارا في القفار تحرقها اشعة الشمس وتعمرها الطيور الليلية . والتردد الكبير في السياسة الفرنسية ناشيء بعضه عن هذا التمسك والتدين بالمومياءات ذلك المذهب العزيز على بعض الفرنسويين ذوي القلوب المبالة لهذا الدين كالسادة دوسان كانتان والمؤرخ جاك بانفيل وحثالته فيلات .

ان الحور يوجد غالبا في التقليد فلا التاريخ القديم ولا التاريخ الديني يقدران على احياء جثة الاندماج . ولقد اثبت ذلك مرور مائة عام على احتلال القطر الجزائري احتلالا عسكريا سياسيا ودينيا ايضا . فالمستقبل حينئذ والمصلحة الاستعمارية لا تافيه . ولكن م. فينو يعارض فيه حيث ادعى ان المستقبل والمصلحة يرتكزان على تعاضد فرنساوي تونسي حقيقي متين لا ينقطع .وهذه قاعدة متفرعة من سياسة المشاركة او هي « طبعة جديدة » منها بعد التحسين والتنقيح .وفي هذا اعتراف يفيد ان هذه السياسة كانت من قبل معطوبة فهل اصبحت الآن قابلة للتحسين ؟ سوف نرى ما يكون

ومهما يكن من الامر فقد بادر م. فينو بضرب مثل سيء لسواه وذلك ان التونسيين الاحرار باجمعهم معارضون في التعليم البدوي الذي ابتكره م. قو ولقد كان من الواجب على الاقل استشارتهم قبل التكرم عليهم بمثل هذا التعليم . ولكن م. فينو حسم الامر وحده بان قرر احداث التعليم الاهلي الذي يرغب فيه م. قو . فاين هو اتفاق الاراء في هذه القضية ؟ اني اجد فيها فيما يخصني انها استمرار لسياسة المشاركة القديمة التي هي من قبيل مشاركة الثور للحارث .

ومن جملة ما يشمله نطاق سياسة المشاركة مجلس كبير ادخل عليه بعض الاصلاح لكن بمشاركة نفس افراده ونفس التقاليد السائدة فيه . غير ان الفساد الكامن في تاسيسه يتغلب على سير التجربة الجديدة . ولقد كانت هذه الهيأة في فكر مؤسسها م. سان مرحلة اولى قصيرها . فيينو « الارض الموعودة » فهل يسمح للدستوريين ان يصرحوا بانهم ازيد منه طموحا .

انه ليسرنا اكثر ان نلاحظ ان م. فيانو لم يترك المجال لسوء حال الموظف المزعوم ان يؤثر فيه عند ما يقول ان الجهاز الاداري للبلاد التونسية عظيم جدا بالنسبة لميزانيتها . كما انه قضى بهذا التصريح على الالتباس القاضي بعدم وجود تباين من هذه الجهة بين بلادنا وفرنسا .

لذا تحتم ادخال اصلاح اساسي عميق على نفس تكوين الهيكل الاداري ووعدنا الوزير باجرائه اثر بحث اداري في الموضوع نتمنى ان تكون نتائجه عاجلة وناجعة ومحترمة لا كالابحاث السابقة الوخيمة العاقبة مثل مامورية تيرمان - ولو ان لنا فيها بعض الاحترازات ضد تقريره - فقد افند طول الزمن الاجراءات التي قرر اتخاذها . وايضا مثل مامورية تيكسي الذي اكتفى بتحرير تقرير لم يبرز للخارج الى حد الآن

وكما وعدنا م. فيينو بانه ستقع مراجعة في العقود الواقعة بين الحكومة والشركات الملتزمة للمشاريع العمومية . وهو وعد سوف ترحب به الفقة وخزينة الدولة ودافع الضرائب استحسانا لهذه البشرى في الوقت الذي يحني فيه بعض المتفوقين الرأس ويظكمون الغيظ . ولكن ما علينا الا ان لا بد من التنظيف وتطهير الجو .

اننا لا نوفي م. فيانو حقه من الشكر حينما قال انه يجب عقاب من لم يقم بواجبات وظيفه. بدون التعرض الى جنسية المرتكب لذلك . خلافا لما كان يفعله احد مديري المالية سابقا الذي كان يضع الموظف الفرنسوي في مقام لا يحتمل الريبة بتاتا . ولكي لا يكون هذا التطهير جزئيا ينبغي ان يمس حتى بعض المتخينين الذين يتلاعبون بالمخالفات للحق العام تحت ظل شواهد اخلاص لا تكلفهم شيئا بينما تاتي لهم بنتاج . والراي عندنا انه يستحيل امكان تطهير المجلس الكبير مع الابقاء على تمثيل المصالح الاقتصادية كما يستحيل ايضا احياء سياسة المشاركة .

وفي خطاب م . فيانو وضعت مسألة تشريك التونسي في ادارة شؤون الامور العامة في المكان الاول . ولقد اتفق ثلاثة مقيمين : م . م . م . نصرون وبيروتون وقيون على احقية ذلك وازداد تاييدا بصدور عدة قوانين غير ان العمل بها لم يقع بعد . اذ ان الحقوق المغتصبة من طرف المتفوقين وتعبئة الوظائف العمومية كانت عقبات خطيرة في هذا السبيل . ولاندري كيف ومتى يقع تذليل هذه العقبات .

ثم تكلم م . فيانو عن فكرته الكبرى التي شرحها بوضوح واقدام . وهي توسيع نطاق الاستعمار في البلاد بواسطة الاهالي انفسهم . وهو مشروع يجب ان يكون مدة سنين طويلة في الدرجة الاولى من اهتمام الحكومة وان يسعف بامتياز حقيقي عند توزيع الميزان .

حقا لا يوجد وزير قام بمثل هذا التصريح المبني قبل كل شيء على خبرة واتزان لان الاحسن للدولة وللاهالي معا ارجاع سكان باديتنا للحياة بواسطة العمل وهو خير من اسعافهم بالاعانات التي لا تكفي ولا تمر ولا حد لأمدها . لان القليل من الارض للبدوي وعائلته هو شاطيء السلام . وتلك نتيجة حسنة لا تنكر من ناحية الانسانية ومن ناحية الاقتصاد . خصوصا وقد ثبت ان الاستعمار الفلاحي مهما كان شكله اصبح لا يوصل الى الاثراء الفردي السريع تلك الغاية التي هي الآن عسيرة الادراك .

ان المتفوقين الذين لا عطف لهم على الفلاح الا اذا كان في صورة تابع الوسطة لا يرغبون في هذا الامر ويريدون من الآن حصر «الاستعمار» بوسط البلاد وفي الاراضي الاشتراكية فقط بحيث تبقى اراضي الغابات والاحباس واملاك الدولة لفائدة فريق معين . وها هم الآن يحاولون ارجاع الاستعمار بواسطة التونسيين الى الاقرار المعهود للاهالي بالارض . حتى لا تقع لهم بتاتا اية مزاحمة يخشونها

هاته هي النظريات العظيمة التي تتلى من خطاب م . فيانو حسبما يراها دستوري يسره ان يشكر الوزير على وضوح اسلوبه وعلى ترتيبه الحسن لنظرياته وتنسيق عباراته وطراوة تعبيره . وهناك جمل مثل التي تضمنت ابدية اتصال الروابط بين تونس وفرنسا قد احكم لفها في دثار وتبر حتى لا يكون لها وقع سيء في آذان سامعيها . كما ان هنالك اشارة من طرف الوزير الى استعمال الزجر في دائرة القانون بعد توفر الشروط والى الالتجاء الى الشدة التي تبتدئها المبادئ التجاء تحتمه الظروف

ولقائل ان يقول : ما الامر الا تفاوت في التعبير . نعم ولكنه قد احتوى على نية المجاملة التي لا تتماشى مع القحة الجارحة والعقيمة

ولو ان جوزاف بريدوم (وهو اسم يطلق على الفرنسي من الطبقة المتوسطة كما يطلق جون بول على الانكليزي) كان دستوريا لكان يقول عن خطاب م. فيانو بالاجمال :

انه قليل بالنسبة لمطالبنا الضرورية ولأمانينا وللالتزامات التي تعهدت بها فرنسا نحونا والوعود التي قطعتها بعد الهدنة . وهو بعض شيء تجاه كراهية وعداوة وشح المتفوقين .

وقد افادتنا الاخبار الاخيرة ان م. فيانو قد فوقت نحوه فعلا هجمات هؤلاء الذين استولى عليهم الاستغراب والاسف. اما العراك الحقيقي فانه سوف يدور بين هؤلاء الناس وبيننا نحن . وسوف نقودهم هنا وفي غير ذلك من الاماكن بدون مراعاة ولا رجوع . لان هناك شعبا يريد الحياة وهناك امتيازات عنصرية لابد ان تزول حتما من الوجود .

عبد الحق

دعاة المشاركة

ضرب عامل تونسي كتف ضابط فرنسي بعصا فقتل الفرنسيون تسعة عشر تونسي وجرحوا منهم ثلاثين وسجنوا تسعة واربعين .

ثم حاولوا ان يرصعوا صدر كل من قتل او جرح بالنياشين واوصلهم الاستهتار بكرامة تونس الى حد ان قرروا ان يكون النيشان تونسيا .

ثم قالوا ان حياة الفرنسيين ومعشر المرابطين في خطر بما ان واحدا منهم قد اصيب في كتفه بضربة عصا .

ثم ... ثم عادوا يرجونهم ان ينادوا بسياسة المشاركة والوفاق وبالثقة المتبادلة .

ولقد سولت لي نفسي ان أتساءل هل ان هؤلاء مدركون ام مجانين وهل نحن في يقظة ام في حلم .

هذه امة اودعت سلطانها بيد جماعة او واجهة مستخرجة من عميق شعبها كعنوان على السوية ورمز للحق .

ولفظت حكومتها الشعبية هذه عند فجر استيلائها قائلة ان عصر الظلمات قد ولى واشرقت شمس العدالة على كل قطر متمتع بالسلم الفرنسي . فاختلجت القلوب وانشرحت الصدور - قلوب وصدور غير المجربين - بما في كلمة الحق من نور يضيء حيرة المظلومين .

وقال الضعيف هذه ساعتي

وقال المنكوب هذا ابان فرحي .

وقال المستعمر (بالفتح) قد انتهت مصيبتي

وقال الوطني ان وطنيتي صارت بلا موجب وغيرتي بلا مظهر . فلنترك يا اخوان ذودنا حول الذاتية والقومية ولنشارك مع المشاركين ولنتلون بلون من يرضى بنا مشاركين . فلا ملجأ ولا منجاة لنا الا بالمشاركة اذ الانفراد يؤدي بنا الى العدم .

وسادت فكرة المشاركة في ادمغة بعض افراد من هذا الشعب التونسي المستعمر (بالفتح) مثلما سادت في غيره من كل شعب مغرور باول استعداد يراه نحو السلم والوفاق وكل شعب زهيد الطموح بسيط الرغائب .

فرح الناس والشيبة على الاخص لانها سريعة التحمس تشب نارها من شبح شرارة فكانت هي في طالعتهم وهتفت في لهجتها الغريزية بالذين تخيلت انهم بسطوا امامها اكفهم ومدوا لها يد المساعدة .

وامتلات آذاننا بهذه المشاركة . وشاركنا وشاركتم وشاركوا وانغمس المرء في التشريك حتى صار لا يعلم ماله وما ليس له وكلمة الاخاء ضربت اطنابها وادعاء التسامح عم الارجاء وتندت العيون لشدة ما لحق القلوب من تعطف وحنان وتشابكت الايدي بعضها وعظم الامر حتى ...... ركع جندرمي المتلوي واطلق رصاصته في كبد العامل التونسي وهو سكران بالمشاركة فسولت لي نفسي ان اتساءل هل ان ابناء جلدتي ضيعوا ادراكهم وحافظتهم حتى تصوروا ان مصائبهم قد زالت لاجل اسم بلا مسمى واعتقدوا ان من غنم غنيمة سيتركها بمجرد التشكي او الطلب وان التوبة قد عمت على اذهان المحتلين بفضل واجهتهم الشعبية حتى اذهلتهم عما كانوا يقدسون ويستمرون

مع ان من ضلالنا واضح والغرور بين . وكل منا يعلم ان اخطر واوقع سلاح بيد الاستعمار هو سلطانه على ميزانيات المستعمرات (بالفتح) وان ميزانية التوظيف وميزانية تمليك الاراضي للمعمرين مثلا في هذه البلاد التونسية هما علتا ذهابها السريع الى الفناء . فكيف كان تصرف حكومة الواجهة الشعبية في هاتين الناحيتين من ميزانيتنا يا ترى وكيف كان وحي الاخاء وتاثيره عليها ؟

ان هذا السؤال وحده جواب حاسم . لان كلا منا يعلم ان الميزانية في الناحية الاولى قد تضاعفت بدل ان تنقص وزيد فيها ثمانية وعشرون مليونا وفي الناحية الثانية لم تقع الزيادة وذلك بسبب فقدان المواد فبقيت على ماكانت عليه بالرغم من الآمال المتولدة من استلاء الواجهة الشعبية الفرنسية وبالرغم من عقيدة المغفلين ان الجحيم الاستعماري انما هو على وشك التعويض بالفردوس الاشتراكي فهذه الارقام قد تفوهت واثبتت برهانها القاطع وهو ليس موضوع الاعتراض والجدل فماذا قال المغفلون وماذا عملوا ؟

قالوا ان فرنسي تونس ليسوا بفرنسي فرنسا - وهو الواقع منطقيا - ولكن غفلوا عما هو لازم متحتم وهو الا يشارك فعلا فرانسوي فرانسا في شئون تونس الا حينما ياتونها وان اتاها واحد منهم فانه ينتقل من قسمه الاول الى القسم الثاني ويصير من فرنسي تونس باتم خصايصه واظهر خصاله .

يقولون كما في المثل : طأطيء لها فتخطئك ولكن نحن لسنا بمغفلين . ففي ظواهر الامور ندرك نفس ما تدركون ونكتشف ما تكشفون ولكن للمهارة احكام وللضرورة لوازم ولقد قالوا هذا بالفعل وايقنوا انهم زادوا في الطنبور نغمة كانما اسلافهم لم يسبقوهم في هذا الميدان وكانما تجارتهم لم تكن خاسرة وتجاهلوا ان الجبلة مزمنة وانا ولو كنا نعمل بين سمع الارض وبصرها فالتجارب تعلمنا ان ازرق العين يرى ما نرى ولا يبقى من التلون الا الخذلان .

فهم وان قالوا ما قالوا فما هم الا ببغاوات بالنسبة لما سبق به اسلافهم من اعلان حب المشاركة حتى عبثوا وزعموا ان شعبهم عاجز وتناسوا انهم منه وان عجز فهم ايضا يعجزون حتى عن الحكم او ادراك ما هو عليه .

ورصاصة جندرمي المتلوي التي اثكلت الامهات وازعجت الاباء لم تقص من غرامهم بالمشاركة فهم لا يزالون على منوالهم السالف محافظين وبصلوحية مشاركتهم واثقين - صم بكم عمي طالما يتفقهون من اسرارهم ومنابرهم - ولا يفقهون ان لقمة اليوم ربما يفقدونها غدا - اذا اتقادت الامة قاطعة - لنظرتهم وصادقت على امكان المشاركة بين صارخ الرصاص والمصروع عليه .

علي بوحاجب

حول تطهير الادارات

كل يوم يمر وكل حادثة تقع في البلاد ، الا ويزداد الناس ايمانا بوجوب تطهير الادارات

ولقد تباشر سكان هذه البلاد المتهيرون خيرا حينما سمعوا تصريح مسيو فينو بانه استنتج من البحث الذي اجراه بنفسه ان هناك مسألة هامة يستحيل غض الطرف عنها ولو كانت مؤلمة الا وهي الريبة الحافقة اليوم على عفة الادارة التونسية وانه يؤكد لسامعيه انه سيقع اتخاذ وسائل لعلاج الحالة وتسليط الزجر القاسي بقدر الامكان على كل خيانة تعظم دناءتها ويكبر جرمها بسبب الاملاق الذي يعانيه جم غفير من الناس وبسبب فقر هاته البلاد

ومن من التونسيين لا يدخل على قلبه مزيد السرور عند ما يرى يدا قوية تمتد لانقاذه من العذاب والاضطهاد والطغيان والقسوة والرشوة والعبث بالحقوق وتنزل عذاب الهون بالطاغية الذي لا يرحم والمرتشي الأثيم الذي لا يشفق سواء كان فرنسيا او تونسيا

وانا لنود ان يقع القضاء ايضا على المحسوبية وعلى وسائط السوء لان للمحسوبية وللتوسطات نفس النتائج التي للرشوة وللطغيان وتجاوز السلطة فالكل يؤثر في مجرى العدل تاثيرا واحدا . واصحاب النفوس الضعيفة التي ترى ان الرقي في الوقت الحاضر برضا الرؤساء وباجادة التملق . - وهذه حقيقة واقعة لا سبيل لانكارها - هؤلاء يضطرون طوعا او كرها في سبيل الحصول على رضا الرؤساء الى الخضوع للمحسوبية ولوسائط السوء ولاصدقاء الرؤساء وذوي النفوذ الذين يستمرون صداقتهم شر استمار . وكثيرا ما يكون ذوو النفوذ المشار اليهم لا يجهلون هذا الاستمار الخبيث الذي يطعن النزاهة والعفة في الصميم ولكنهم مع ذلك يغضون الطرف لاسباب يعلمها الله الراسخون في استكشاف بواطن الامور

وما اكثر هؤلاء الموظفين ذوي النفوذ الذين لهم بطانة تتجر بنفوذهم وتتمتع بالمحسوبية والصداقة في سبيل اغراضها ومن الانصاف ان نقول انه كما يوجد هذا لدى الموظفين الفرنسيين كذلك يوجد لدى الموظفين التونسيين

فالواجب ان يشمل التطهير هذه الناحية . وان ينزل في هذا الميدان الزجر القاسي الذي يقضي على كل الدنايا والخبائث ويخفف آلام الضعفاء وضحايا الصداقة والاغراض الاثيمة . فان المحسوبية نوع من الرشوة بل هي شر منها في بعض الاحيان

هناك شخص ثقيل الظل يدعي الصلاح والتقوى وهما بعيدان عنه بعد الزرقاء عن الغبراء اشتهر امر صلاحه هذا حتى اطلق عليه لقب « راسبوتين » . هذا الشخص يستغل صداقته لكبير من ذوي النفوذ شر استغلال ويتداخل في كل مكان ولدى كل من يعلم عنه انه بحاجة الى رضا ذلك الموظف الكبير فينال بذلك

عدد ٢٢٢ السنة الرابعة ـ يوم الاربعاء ١١ محرم ١٣٥٦ ـ ٢٤ مارس ١٩٣٧
(٣٠ صانتيما) «EL-IRADA» 4, Impasse Er-Riad, TUNIS

الإرادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)
مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

بين المتـــــلوي وكليشي

حينما جاءت الاوامر الاستثنائية الصادرة في عام ١٩٣٦ قضت بجعل القضايا السياسية من انظار المحاكم الفرنسية كيفما كانت جنسية المتهم . فهللت الجرائد الرجعية لهذا الاعتداء ورحبت به ايما ترحيب وبررته بالقاء الريبة على نزاهة الحكام التونسيين وباظهار الشك في انقيادهم لاعتبارات العدالة وحدها دون الاندفاع وراء الاحساسات والعواطف

وقد كانت جريدة «الطان» في مقدمة الجرائد الرجعية التي حبذت هذا الاعتداء وايدته بمثل هذه المبررات المصطنعة التي تطعن في ذمم قضائنا الوطنيين وتسلبهم من الضمير العدلي . بينما تسبغ الفضائل كلها على زملائهم القضاة الفرنسيين . وفي الوقت نفسه تصرح بجلاء ان المحاكم الفرنسية احسن وسيلة للزجر

ولقد كانت « الطان » صادقة الى ابعد حد في هذا التصريح الذي ايدته الحوادث والقضايا العديدة وعلى الاخص التي قدمت لمحكمة سوسة . ورغما عن ابتعاد روح العصر الحاضر عن عهد القرون المظلمة التي كان فيها السادة في الكنيسة وفي الدولة يسيرون بالعدالة في طرق عوجاء ويجعلون التعذيب من ادواتها ويتفننون في ابتكار انواع غريبة من العقوبات وفي تصوير الجرائم وفي استنباطها احيانا من التصرفات العادية والطبيعية للانسان ـ نقول رغما عن هذا فان المتفوقين والرجعيين يريدون اليوم ان يجروا العدالة وراءهم في هذا الطريق ويحاولون ان يجعلوها خادمة لركابهم عاملة على تحقيق اغراضهم لا على تحقيق العدالة المجردة وتوزيعها على كافة الناس وسائر الاجناس بالسواء . فهم لا يزالون ينظرون الى المحاكم بنظرة القرون الوسطى ويرون فيها انها وسيلة زجر قبل ان تكون وسيلة عدل يلجأ اليها المظلوم آمنا مطمئنا مستيقنا انها ستعمل على انصافه من ظالمه

ويلوح ان لهذه الافكار السوداء التي جاءت بها جريدة « الطان » المقام الاول لدى بعض رجال العدلية الفرنسية وعلى الاخص في محكمة سوسة التي وقفت في جميع القضايا السياسية التي احيلت اليها موقفا حقق انها « خير وسيلة للزجر » حتى دعا ذلك م . بيروتون الى تهديد التونسيين بتسليط الزجر العدلي عليهم عوضا عن الزجر الاداري مصرحا انه يرى الثاني دون شدة الاول بكثير .

وقد كتب زميلنا الفاضل السيد محي الدين القليبي مقالا بهذا المعنى في هذه الجريدة نشر فيها قبل ان تعطل باربعة ايام قال فيه بحق « ان الحاكم اذا كان رهين الاوراق والاجتهاد وارضاء الضمير كان نصيرا للعدالة وأداة عدل واذا كان رهين الظروف والاحساحات الخاصة كان وسيلة زجر وأداة انتقام عندها يكون هو في واد والعدالة في واد آخر »

وقد صدق وايدت الحوادث قوله تمام التاييد وعلى الاخص حينما نطالع باندهاش عظيم اخبار البحث العدلي في فاجعة المتلوي ومديلة ونسمع الاشاعات الغريبة عن قدوم قادم من سوسة واجتماعه ها هنا بصاحب اللحية الزرقاء وتلقيه عنه رايه في الطريق التي يجب ان تسير فيها الامور والاغراض التي يجب الوصول اليها وفي كيفية استعمال العدالة كاداة صالحة للزجر والارهاب ولحماية التفوق والامتيازات .

— نعم لقد راينا ما ادهشنا وادهش معنا جميع الاوساط التابعة لمنظمات احزاب الواجهة الشعبية التي قامت لنصرة العملة وحمايتهم من ارهاق الراسماليين وتحقيق العدالة والسلم والخبز والحرية لهم ولجميع الناس بقطع النظر عن الجنس والمعتقد كما يقولون .

فاذا بنا نرى الادلة واضحة على وجود الفروق وعلى انها اساس التصرفات الحكومية ولم نر لحد الآن ما يدفعنا للوثوق بالوعود والاطمئنان الى ما نسمعه اليوم في كل مكان من اننا قادمون على تطهير اداري عميق

فقد اثبت التحكيم الذي جرى بين شركة صفاقس قفصة وعملتها ان العملة محقون وصدر التحكيم لصالحهم مائة في المائة تقريبا وهذا وحده يجعل العملة في موقف دفاع بريء عن حقوقهم الشرعية من شراهة التفوق ونهم الشركة .

كما تظافرت القرائن على ان الاعتداء واقع من قبل اعوان السلطة على العملة . واثبت البحث الذي اجرته لجنة اتحاد النقابات ان عمل رجال السلطة كان اجراما في اجرام . وكما ان الارواح التي ازهقت والدماء التي اهرقها الرصاص المعد للمعارك الحربية انما هي ارواح ودماء الشهداء من العملة المسلمين .

ولكن كل ذلك لم يمنع من وقوع نتيجتين معكوستين ربما ترتبت احداهما على الاخرى: الاولى ان المقيم العام ـ كما صرح بنفسه بعد قصة التكذيب ـ لم ير مانعا من اجابة ملتمس الكولونيل مورو قائد الجندرمة بقبول مبدأ الانعام بنياشين البلاد على الصارخين والقتلة من الجندرمة الذين اصيبوا بجراحات اثناء الفاجعة . الله اعلم بمصدرها . بل لعلها كانت من مقذوفات الذين كانوا في بناية ادارة الشركة حول الطاغية شاستيل قائد المعركة والمشرف على الفاجعة كما اشرف نيرون على احتراق رومة من شرفات قصره . او لعلها كانت من رصاص المجروحين انفسهم الذي قيل لنا انه يرجع على صاحبه اذا صادف جسما صلبا . وقد كانت الاجسام الصلبة كثيرة هناك في اكداس الحديد القديم التي كانت في ميدان الفاجعة .

كل هذا لم ير فيه المقيم العام مانعا من الانعام بالنياشين قبل ان تنقشع « الريبة » ـ على الاقل ـ المخيمة على مسئولية اعوان الجندرمة . وقبل ان يتبين من سير البحث العدلي امر هذه المسئولية .

ولا يمكن ان يقال انهم كانوا اثناء القيام بتنفيذ اوامر صدرت اليهم من رؤسائهم تفرض

(البقية بالصفحة الرابعة)

الجناب العالي

في المرسى

يوم الثلاثاء الاخير شرف ركاب الجناب العالي ايده الله بلدة المرسى التي ازدانت بمقدمه الكريم ليقوم بزيارة ضريح العارف بالله سيدي عبد العزيز المهدوي بمناسبة موسم عاشوراء جريا على العادة المالوفة .

وقد شاع في المرسى ان سموه قد علم اثناء هذه الزيارة الميمونة بتكرر الاعتداءات على النصوص الذي صدرت قاضية بدفن المتجنسين في مقابر خاصة لا في مقابر المسلمين ومن باب اولى واحرى في مقبرة مقدسة مثل مقبرة المجاهدين بالمرسى . فغضب لما وقع من الاستهانة باحساس رعاياه وبشعورهم الديني بعد ما ظن الجميع ان مشكلة دفن المتجنسين قد انتهى امرها باحداث مقابر خاصة لهم . وذلك لان سموه يرى ان في مخالفة ما استقر عليه الراي بعد ان كان ما كان نكئا للجروح الدامية وفتح باب جديد للشر وللعبث بامن البلاد . فما كان منه سدد الله خطاه الا ان استدعى الحارس الخصوصي لمقبرة المجاهدين الذي اقيم في هذه المقبرة بمقتضى اذن علي خصوصي صادر من مولانا ابقاه الله ووبخه توبيخا شديدا على عدم قيامه بواجبه وعدم ابلاغ الامر في حينه لسدته العلية حتى يحول دون العبث بشعور امته وبنصوص الاوامر السامية التي انهت المشكلة ثم امر بعقابه عقابا مناسبا لتقصيره .

وما انتشرت هذه الاشاعات عن الزيارة السنية وما وقع فيها حتى تناقلها الناس بسرعة داعين للجناب العالي بطول البقاء والتاييد والتوفيق في النظر السديد .

وبهذه المناسبة سمعنا ان الاعتداء الذي وقع على المقبرة الاسلامية يرجع تاريخه الى الفترة التي قام فيها م. تيري معتمد السفارة السابق باعباء السفارة نائبا عن جناب المقيم الحالي قبل استلامه منصبه فقد توفى وقتئذ طباخه وتعلقت الرغبة بدفنه في مقابر المسلمين رغما عن معارضة الاهالي لنقض الحل الذي وقع اقراره لمشكلة دفن المتجنسين . وما علم عامل الاحواز بمعارضة الاهالي حتى جاء بخيله ورجله وقوة اعوان البوليس والصبايحية ومعه المراقب المدني واخمد معارضة الاهالي بالقوة . وزيادة في التنكيل بهم الزمهم بالسير في جنازته وحاول ان يخرج من هذه المعارضة نكبة تلحق بالاهالي الذين لم يكن لهم ذنب الا انهم استعملوا الهدو التام في معارضتهم وطلبوا منه بواسطة ممثله ان يبلغ الجناب العالي الحامي لرعاياه انهم يلتجئون لحماه ويطلبون عدم دفن هذا المتجنس في مقابر لها اعتبار وتقديس في نظرهم فابى ان يبلغ رغبة الاهالي الشرعية لسمو امير البلاد اعزه الله وفضل ان يلتجي الى القوة ليكتسب رضا م. تيري ورضا الذين يريدون سلب التونسيين المسلمين هذه الترضية الموافقة للعدل والانصاف . وفعلا دفن طباخ م. تيري المتجنس في مقابر المسلمين وشيعت جنازته في مظاهرة مؤلفة من اعوان الحكومة .

ومنذ بضعة اسابيع مات متجنس آخر بالمرسى وتجددت معارضة الاهالي الذين حسبوا انهم في عهد جديد فخابت آمالهم حينما قدم عليهم عامل الاحواز وجدد معهم سلوكه السابق ودفن هذا المتجنس ايضا بالقوة القاهرة في مقابر المسلمين وتجدد عبث عامل الاحواز بالاوامر السامية الى ان جاء سمو الامير الجليل وعلم بالخبر عفوا فبدا منه ايده الله هذا الشعور النبيل

هذه جلية الامر على ما علمناه . ولذلك نستعطف مولانا ابقاه الله ان يصفح على حارس المقبرة الذي يقال انه اعلم رجال البلاط العامر عند وقوع الحادثتين ولكن يلوح ان هناك مراقبة صارمة تريد ان لا يصل كل شيء الى اسماع سمو الامير الجليل وهي اذا كانت موجودة حقيقة لا تخفى على الوزير الاكبر الذي يجب ان يقوم بخدمة مولانا الجليل ومتبوعه الاعظم ويقدمها على خدمة كل احد سواء من دون اعتبار لكل مصلحة شخصية او غرض خاص . فاذا كانت هناك مسئولية فهي لا تعود على حارس المقبرة على ما يلوح . بل انها تعود على المراقبة المنصوبة في البلاط العامر وعلى رجال البلاط وعلى الوزير الاكبر بالخصوص . كما تعود ايضا على عامل الاحواز والمراقب المدني اللذين خالفا صراحة النصوص السامية ودفنا المتجنسين بالقوة القاهرة في مقابر المسلمين

ولمولانا الامير الجليل الراي السديد في انصاف امته وفي جبر خواطرها وشعورها المهان وفي الضرب على ايدي العابثين . ابقاه الله ملجا امينا للشعب حاميا لحمى الدين انه سميع مجيب .

تصريحات المقيم العام

لقد امتاز الاسبوع الماضي بما نشرته الصحافة الاخبارية من تصريحات المقيم العام لمراسلي الصحف التونسية بباريس ومن الخطاب الذي القاه ايضا في المأدبة التي اقامتها نقابة صحفيي الشمال الافريقي لمكراما له .

وليس في نيتنا الآن ان نعلق على اقوال م . قيون بشرح طويل الذيل . فربما فعلنا ذلك في عدد مقبل . ولكنا نريد هنا ان نشير اشارة موجزة لبعض النقط البارزة فيها لنقول عنها كلمة او كلمتين على نية ان نعود اليها فيما بعد بالبسط والبيان .

واول ما نلاحظه هو ان المقيم العام قد حرص ان على يؤكد لسامعيه بترديده وتعرضه لبعض النظريات التي تعرض اليها م . فينو في خطابه المعروف ـ انه موافق له في الاخذ بهذه النظريات واعتبارها هي النقطة المركزية في سياسة فرنسا وفي ماموريتها الرئيسية كما يبدو ذلك جليا « في الساعة التي يتلقى فيها الاسلام شواهد انعطاف كثيرة » وايضا في هذا الوقت الذي يبدو فيه اضطراب عظيم في الجو الدولي فقال « ولقد قلت ووافقتني على هذا القول الحكومة الفرنسية تمام الموافقة اننا نريد ان نسلك سياسة لا تستمد وحيها من نص الحماية فقط بل من معناها ايضا . واننا لا نريد بحال ان نجري وراء سياسة الحاق مقنع « .... » ان الذي نريده هو الاحراز على رضا جميع افراد الشعب التونسي قلبا وقالبا . ان التضامن بين المصالح هو الشيء الذي نسعى ونجد وراء استبقائه وتوطيد دعائمه وذلك التضامن يظهر لي ضروريا لمستقبل المملكة مثلما هو ضروري لتحقيق سلامة فرنسا » وزاد فاكد هذا المعنى عند كلامه عن خطاب م . فينو فقال انه « كان من نتيجته ان جلب للسياسة الفرنسوية الموافقة القلبية للجانب الاعظم من الامة التونسية . وان كل الذين يفكرون بان هذه الموافقة القلبية هي ضرورة حيوية لفرنسا ينبغي ان يسجلوا تاريخ هذا الخطاب بعلامة بيضاء ناصعة في تاريخ البلاد التونسية »

ـ فالتبصر في ادراك حقيقة مصلحة فرنسا والجو الدولي المضطرب وموقف الدول الاخرى نحو الاسلام وسلامة فرنسا وامنها وضروراتها الحيوية ومركز تونس الجغرافي هذه كلها كانت عوامل موجبة في نظر م. قيون لاقامة السياسة الفرنسية الاسلامية والتونسية بالاخص علي قواعد جديدة قوامها نبذ خطة الالحاق المقنع واستبدالها بالرضا الاجماعي من الشعب التونسي وبالتضامن بين المصالح وبالموافقة القلبية وهذا شيء حسن ولكنا نخشى ان يكون مجرد اقوال لا اتصال بينها وبين الافعال او انها بدعة جديدة من سلسلة البدع التي راينا منها في الزمن الماضي الوانا ولم يكن الغرض منها الا تخدير اعصاب الشعب التونسي بالمواعيد الخلابة . وعندنا شواهد كثيرة وقعت تحت ظل العهد الجديد كلما تثير مخاوفنا وتحرك الشكوك في نفوسنا وآخرها فاجعة المتلوي وغيرها من الفواجع والمآسي وسير العدالة فيها

ثم ان خطاب م. فيانو نفسه رغما على ما جاء فيه من انصاف واعتراف باحقية الأمنا لم يحقق امانينا ومطالبنا الجوهرية وعلى الاخص في ناحية التشريع وفي تمثيل الامة وسماع صوتها الحقيقي وفي مراقبتها للاموال العامة قبضا وصرفا وفي تخفيف العبء الجبائي عن كاهلها الذي اضعفته سياسة التفقير وفي حذف الثلث الاستعماري وجميع المصاريف التي تستلزمها مصلحة فرنسا وحدها مثل عجز السكك الحديدية وفي غير ذلك من الامور الجوهرية بالنسبة للشعب التونسي . فاين هي الارض الصالحة لحياة ونمو بذرة « رضا الشعب التونسي قلبا وقالبا والتضامن بين المصالح والموافقة القلبية » هل نجدها في ميدان السيادة المزدوجة التي يتمسك بها كل من م.م. فيانو وقيون ؟ ام نجدها في ميدان سياسة المشاركة ـ مشاركة الراكب لفرسه ـ ذات التاريخ المعروف التي يريدون احياءها من جديد بعد ان تعمل فيها يد التجميل ؟ ولكن ليت شعري « هل يصلح العطار ما افسد الدهر ؟! »

وبينما هم ينتظرون من الحكومة اسعاف الجائعين بالقوت وتشغيل البطالين . واذا بالبلدية تنشط للقيام بوسائل الجبر ضد من اكل الجوع احشاءهم .

فمتى يا ترى تدخل الرحمة قلوب الجباة وطغاة البلديات وهل من سبيل الى تداخل ناجع من قبل المقيم العام لانهاء هذه المشكلة التي هي في الواقع مشكلة عامة تشمل كل جهة بها مجلس بلدي فقد اصبحت هذه البلديات عاملا عظيما من عوامل تفقير الاهالي والالقاء بهم في احضان البطالة والمجاعة بدل ان تكون قائمة بالواجب الاول عليها وهو الاسعاف واعانة الحكومة للقضاء على المجاعة .

فهل هناك من يفهم قياصرة البلديات واجبهم ويجعل حدا لطغيانهم المهلك

قصيبة المديوني

بعث الينا مراسلنا الفاضل بقصيبة المديوني رسالة يقول فيها ان سكان هذه البلدة قد توفقوا لتأليف لجنة لاغاثة الجائعين تجمع الاحسان من المحسنين الذين يقرضون الله قرضا حسنا فيضاعفه لهم وتتولى توزيع ما يزيد على المائة خبزة كل يوم مع كمية مناسبة من الزيت . وقد شرعت فعلا في هذا العمل المحمود وعزمت على الاسترسال فيه الى ابان الحصاد .

وقد تبينا من رسالة مراسلنا الفاضل ان الفضل في هذه الحركة يرجع للسري المحسن العامل في سبيل الله الفاضل السيد يوسف بن الحاج عمر الذي بذل من مجهوداته المباركة ومن امواله في هذا العمل المحمود ما اوجب له الشكر ونيل الرضا العام ورضا الخلق دليل على رضا الخالق .

وليس هذا الصنيع بالامر الغريب من الفاضل المذكور فقد سبق له ان اسس مسجدا على نفقته وبذل مجهودات قيمة في جمع الاعانة لمنكوبي شقيقتنا فلسطين حتى جمع على يده نحو ١٣٠٠ فرنك . وها هو اليوم يبذل نفس هذا المجهود لتاسيس جمعية خيرية دائمة ادام الله له التوفيق وكثر من امثاله بين ابناء هذا الوطن وجزاه الله وجزى العاملين معه احسن الجزاء ووفق غيرهم الى الاقتداء بهم انه سميع الدعاء مجيب النداء .

قـابس

اخبرنا مراسل فاضل بان بعض كبار الموظفين الاداريين من التونسيين قد ارتأى ان يعزز مركزه ويبني دعائم نفوذه على التفرقة بين العائلات وزرع بذور الاحقاد والعداوة والبغضاء حتى بين افراد العائلة الواحدة بل حتى بين الاخوين . وقد نتج عن هذا السلوك اثارة الفتن في البلاد والايقاع بالابرياء والصاق تهم كاذبة بهم اثبت البحث النزيه براءتهم منها ومع ذلك فالموظف العالي المذكور لم يقلع عن خطته تلك كأن له فوائد كبرى يجتنيها من وراء انتشار المنازعات وسواد التقاطع والتدابر بين الناس وتفشي الخصومات التي تحتاج للفصل وتتزاحم فيها الاغراض الخاصة على الفوز والانتصار .

فهل يليق صدور مثل هذا من موظف يقضي عليه وظيفه بتمهيد الراحة وبث الامن والطمأنينة في النفوس . انا لنرجو ان نرى منه اقلاعا عن هذا السلوك الذي لا يحمد بحال

صفـاقس

مساء يوم الاربعاء الماضي انعقد بمركز الشعبة الدستورية بالشبيكة اجتماع كبير كانت صبغته مؤتمر جهوي حضره نواب شعب الحزب بمدينة صفاقس والشبيكة وساقية الدائر والمحرس وجبنيانة والحنشة وناقل وقرقنة كما حضره كثير من احرار هذه الجهات . وقد انعقد هذا الاجتماع الكبير تحت اشراف اللجنة التنفيذية للحزب بصفاقس وتحت رئاسة عميدها الوطني الغيور الفاضل السيد علي القرقوري رئيس المركز العام لشعب الجنوب . وبعد ان وقع النظر في الحالة الداخلية التي تهم حياة المراكز الدستورية بتلك الجهات قدم المجتمعون شواهد انعطافهم نحو رئيس مركزهم السيد علي القرقوري واعربوا له عن تقديرهم لحسن تبصره وكامل ادراكه للمصلحة العليا للوطن ادراكا عبر عنه ابلغ تعبير في التقرير المستوفي البيان الذي قدمه باسم مركز الحزب العام بصفاقس الى م. فينو كاهية وزير الخارجية الفرنسية وهو ذلك الذي نشرته « الارادة » في عدديها الفارطين وكانت له رنة استحسان لدى عموم القراء وخصوصا في صفاقس وما حواليها من المراكز حتى ان اعداد الارادة التي ارسلت لتلك الجهات نفدت في الحين فهني السيد علي القرقوري بهذه الثقة التي حازها عن جدارة واستحقاق ونرجو له ولسائر العاملين دوام التوفيق في خدمة الوطن والقيام بالواجب على الوجه الصحيح المنتج

ثم بعد ذلك انتقل المجتمعون الى الخوض في مسالة اليوم وهي فاجعة المتلوي التي كانت نتيجة انفجار السياسة الرجعية ضد حركة الاصلاح وضد السياسة الجديدة التي بشر بها م. قيون وخطب بها م. فينو فهي مقاومة سياسية تحولت تحت عوامل الحقد والغيظ الى مجزرة بشرية ذهب ضحيتها العشرات من ابناء الوطن واهرقت فيه الدماء الطاهرة الزكية بايدي الجندرمة وبقيادة اعوان العهد المظلم السابق . ونظرا لانصراف همة رجال السياسة الرجعية القائمة على التفوق والابتزاز ـ الى استثمار المجزرة لفائدتهم وصبغ الاعتصاب الصناعي بصبغة حركة سياسية . قرر المجتمعون الوقوف في وجه هذه الحملة الرجعية واستنكار هذه الاعمال وكلفوا حضرة عميد الحزب بمركز صفاقس العام ان يرسل صوت احتجاجهم واستنكارهم الى الجهات المختصة ثم انفض الاجتماع

وهذا نص برقية الاحتجاج المذكور

جناب المقيم العام بتونس
جناب المولى الوزير الاكبر بتونس
جناب وزير خارجية الجمهورية الفرنسية بباريس

ان شعبة الحزب الحر الدستوري بصفاقس في اجتماعها الجهوي الذي جمع اليه نواب صفاقس والشبيكة والداير والمحرس وناقل وجبنيانة والحنشة وقرقنة تعلن استياءها من المذبحة الغاشمة التي ازهقت الارواح البشرية على اثر غلطات المراقب المدني وجندرمة قفصة والاعتداءات الممقوتة على الحريات النقابية التي منحتها جمعية الامم في سنة ١٩٣٣ والدعاية المغرضة التي يقوم بها الحاكمون بامرهم في المتلوي لالفات انظار الحكومة عن سواء السبيل والقاء المسئولية على عاتق الحركة الدستورية ومعاداة الاوروبيين ولذلك فهي تحتج بكل قواها لدى حكومتكم وتستدعي عواطفكم العادلة وترغب منكم التدخل بغاية الحزم والنشاط لمعاقبة المجرمين باقصى ما يكون من الصرامة حتى تهدا الافكار المتوترة وحتى لا تتجدد امثال هذه المذبحة

وترغب منكم ان تعينوا معاشا عمريا وتكليف شركة صفاقس قفصة القيام بالتعويض لعائلات الضحايا

بالنيابة عن المؤتمر
علي القرقوري الكاتب العام للحزب الحر الدستوري
شعبة صفاقس

خفايا المؤامرات الرجعية

(بقية المقال الافتتاحي)

صدورهم ترصع بالنياشين اعترافا بفضل اعمالهم وتداخلهم الذي افضى الى وقوع الفاجعة واذا اغمض الباحث العدلي عينيه عن اي اتهام من هذا النوع فانه تبعا لذلك لا يمكن ان يصل للمسؤلين الحقيقيين ولا ان يكتشف المدبرين لهذه الفاجعة الاليمة .

وهناك ايضا غاية ثانية وهي تحقير التونسيين واعلان الاستهتار بارواحهم واظهار ذلك لهم على انه صادر من قبل صاحب السيادة واسمى مكانة في البلاد حيث دبروا ان تكون النياشين تونسية وان يعطيها سمو الامير الجليل وبذلك يحدثون هوة عميقة بين سموه وشعبه واذا وجدت النفرة بين الشعب والجالس على العرش فمن يستفيد من ذلك غير اصحاب التفوق والافكار الرجعية . هذا زيادة عما يحدثه ادخال سمو الامير في الامر من قلاقل وهيجان في الافكار ينزل بعده الشعب الى الشوارع كما وقع اثناء حوادث افريل ١٩٢٢ وقد قدروا وقوع هذه النتيجة بصفة محتمة لان حوادث افريل ١٩٢٢ السابقة انما نشأت عن مثل هذا حيث اظهرت السياسة في ذلك الوقت الجالس على العرش في مظهر المضادد لشعور شعبه فتفطن المقدس المبرور الامير الاسبق الى ذلك واعلن تنازله عن العرش احتجاجا على هذه السياسة العابثة وانحاز جهارا الى صف الشعب الذي كان ولا يزال يحوط الجالس على العرش الحسيني بكل ولاء واخلاص واليوم تريد السياسة العابثة ان يقع هذا ايضا وان تظهر سمو الامير الجليل في مظهر المضادد لشعور شعبه المخلص له في الوقت الذي توتر فيه هذا الشعور اشد توتر بسبب ازهاق الارواح واهراق الدماء . ولو لا ان الله سلم وتفطن كل من سمو الامير ابقاه الله ومن شعبه المخلص الامين لالاعيب القوم ودسائسهم فافسدوها وقضوا على المؤامرة في مهدها وبادل الامير شعبه حبا بحب واخلاصا باخلاص وتأكد الالتحام بين الطرفين رغما عن موقف الوزير الاكبر الذي افضى لتعطيل نشر هذا الخبر السار في حينه حتى سمعناه من فم مكاتب «الطان» الخاص .

وهناك ايضا غاية ثالثة للقوم في هذا الصنيع وهي افساد رأي الشعب التونسي في جناب المقيم العام حتى يستحيل عليه الثقة به والركون اليه . ولكن م. قيون قد قضى على هذا ايضا قبل ان يصل اليه نبأ ما وقع حيث اكد في تصريحاته للصحفيين بفرنسا «ان العدالة تجري مجراها وتسير في بحثها على منشأ ومسؤليات حوادث المتلوي المؤلمة بكل الحرية وبكامل الاستقلال واما انا فاني بقيت في الميدان الفني دون غيره»

اذن فقد اخفق القوم اخفاقا تاما . ولكنهم رأوا ان يتقهقروا بعد استثمار الموقف الى ابعد حد بعد ان حاولوا عدم الرضوخ لارادة سمو الامير المعظم الصارمة وحالوا دون صدور تكذيب الخبر السالف مدة ايام . وذلك مع التهديد باستعمال القوة والعنف . وحتى حين صدر التكذيب اقروا مبدأ مجازاة القتلة الذين جرحوا حال قيامهم بدورهم في المجزرة اعلانا لشكرهم على هذا الصنيع .

ولما كان غرضهم الوحيد هو اثارة الرأي العام ودفعه الى التظاهر والنزول للشوارع حتى تصدق نبوءة م. فينيك فقد عززوا صنيعهم الاول بعد استنكاره من قبل سمو الامير بنشر كتاب الشكر الذي ادعوا صدوره من م. قيون بعد عودته من مكان الفاجعة بامد طويل . ونشروه بدون امضاء وبدون تاريخ مما يجعلنا نشك في صدوره من م. قيون الذي صرح تلك التصريحات بل نرجح انه صدر من نائبه م. كرترون

واخيرا نقول ان الخطر الرجعي المتحفز اليوم لكل شر اكبر من ان تعالجه القوات المضادة بالوسائل اللينة بل يجب هدم عش الزنابير والتعجيل بالقضاء عليه قبل ان تكون للحوادث نتائج سيئة وفواجع متوالية فان القوم غير راجعين عن غيهم قبل ان يصلوا لهذه الغاية . ولتضع الحكومة نصب عينيها حوادث افريل ١٩٢٢ وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون .

السكان المسلمون وهواة التفوق

افادتنا احد الجرائد المتشبعة بروح التفوق ان الاحصائية الواقعة في بحر ١٩٣٦ اثبتت ان عدد السكان المسلمين بالايالة التونسية بلغ ٢٣٣٥٦٢٣ نسمة وان هذا الرقم قياسي وان هناك نموا ذا بال من اجل زيادة ١٧٦٤٧٢ ساكنا أي سبعة في المائة في ظرف خمسة اعوام اذ كان عدد السكان المسلمين اثر الاحصاء الواقع في عام ١٩٣١ ـ ٢١٥٩١٥١ نسمة فقط . ونحن نسجل عليها ذلك العدد القياسي وذلك النمو المعتبر الذي يظهر انها ارتعدت فرائصها منه . فان زيادة ٣٥٣٠٠ مسلم بالنسبة لاناس متشبعين بروح التفوق .... العددي لمن الحوادث التي لا يمكن غض الطرف عنها .

فلنا اثر اذن للحماية في كل ذلك بتاتا .

وبالعكس فانه يحق لنا ان نعيب على الحماية عدم سلوكها سياسة اجتماعية ملائمة للايالة التونسية حيث لا يزال الناس غير واجدين الغذاء الكافي بصورة مستمرة بحيث تكثر الوفيات في الاطفال الى درجة تأثر لها كل احد ثم لقد ازداد عدد السكان التونسيين ولكن تلك الزيادة ربما كانت اعظم كما هو واقع في عدة اقطار اخرى لولا العراقيل . انهم يرومون تاهيل البلاد بالاوروبيين ولكن بدون جدوى اذ أصبحوا يفكرون في استقدام الصينيين لتعمير الجزائر وهي لعمري خطوة اولى في هذا السبيل

غير ان الواقع طالما غير حساباتهم فان المسلمين بتونس او بغيرها من البلاد لا يزالون في ازدياد وان لم يرض عن ذلك المتفوقون وان لم تحسن احوال العيش وان لم تشارك السياسة في ذلك لا بالقليل ولا بالكثير .

من الناس من يعد ذلك حادثا اجتماعيا غريبا من نوعه ومنهم من يعتبره تسلية وحكمة الهية . (عن لاشارت تونزيان)

قصة التكذيب بين البـلاط والسفارة

(بقية الصحيفة الاولى)

تداخل في السياسة وخروج عن الطاعة التي يجب على الجندي ارئيسه وما دخل الجند السياسة الا افسدوها . وهل ادل على ذلك من تقليد نياشين لم يصدر بها امر من سمو الامير الجليل الذي تاكد انه لن يصدره ابدا واذا كان القوم يدعون ان السيادة في هذه البلاد مزدوجة لهم نصيب منها ولسمو الامير نصيب . فان سلوك هؤلاء العسكريين يحرم سموه من التصرف في نصيبه من الشركة ويجعلها لهم كاملة

الواقع انه لا علاج لهذه الحالة الا باستعمال الصرامة في عملية التطهير والمبادرة بالقضاء على عش الزنابير الذي تدبر فيه المؤتمرات ضد الشعب التونسي واميره الجليل

احتجاج توزر

وصلتنا الكلمة التالية من حضرة الفاضل صاحب الامضاء :

في اليوم الذي تقرر فيه دفن شهداء المتلوي اتفقت كلمة الاحرار اهل الشعور والاحساس العاملين بمقتضى الرابطة الوطنية الاسلامية ان يقيموا صلاة الغائب على ارواح الشهداء الابرياء . وبما ان صلاة الغائب كانت من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم الواقعة عند وفاة نجاشي الحبشة . وقد عدها صاحب اقرب المسالك من المكروهات واقره على ذلك الشيخ الصاوي فقد عدلنا على الصلاة ونظمنا اجتماعا كبيرا خارج البلد بالقرب من مقبرة الهوادف القيت فيه الخطب وشرحت فيه اطوار الحادثتين بغاية الدقة والتحليل واخيرا قرأت نص الاحتجاج الذي وجهته للعميد وللزهرة والمقالة المتضمنة لادوار العسف والطغيان ثم تلونا الادعية . وافترقت الجماهير الحزينة الباكية فرحم الله اولئك العملة الشهداء ضحايا العسف والارهاق .

الحفناوي الصديق
نائب المركز الدستوري بتوزر

مدير الجريدة وصاحب امتيازها
محمد المنصف المنستيري

مطبعة الارادة ـ تونس
٤٠٠٠ عدد الطبع